HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.63
28 November 1995
ARABIC
Original: RUSSIAN

الصكوك الدولية
لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

أوكرانيا

[٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الإقليم والسكان	١-٢٧	٣
ألف - المعالم الجغرافية	١-٣	٣
باء - المعالم السكانية	٤-١٢	٣
جيم - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية	١٣-٢٧	٤
ثانيا - التكوين السياسي العام	٢٨-٥٦	٧
ألف - استعراض تاريخي موجز	٢٨-٣٦	٧
باء - نظام الدولة، والنظام السياسي، وشكل الحكومة	٣٧-٤٢	٨
جيم - السلطة التنفيذية	٤٣-٤٦	٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
ثانيا - (تابع)		
دال - السلطة التشريعية	٤٧-٤٩	٩
هاء - السلطة القضائية	٥٠-٥٦	١٠
ثالثا - النظام القانوني العام الذي يكفل حماية حقوق الإنسان	٥٧-٧٧	١١
رابعا - الإعلام والدعاية	٧٨-٨١	١٥

أولا - الإقليم والسكان

ألف - المعالم الجغرافية

١- أوكرانيا دولة تقع في الجزء الأوسط والجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا. وتبلغ مساحتها الاجمالية ٦٠٣ ٧٠٠ كيلومتر مربع ولها حدود مشتركة مع كل من مولدافيا ورومانيا وبولندا وهنغاريا وبيلوروسيا وروسيا وسلوفاكيا. ويبلغ مجموع طول حدودها ٦ ٥٠٠ كيلومتر، منها ١ ٠٥٠ كيلومترا من الحدود البحرية.

٢- والمناخ في معظم أجزاء البلاد هو مناخ قاري معتدل؛ وهناك قطاع ضيق فقط في أقصى الجنوب الشرقي من شبه جزيرة القرم يعتبر مناخه شبه استوائي. وتقع أوكرانيا في ثلاث مناطق فيزيقيه/جغرافية: غابات مختلطة، وغابات/استبس، واستبس - وتوجد بها سلسلتان من الجبال سلسلة جبال الكربات وسلسلة جبال القرم. وتضاريس الأرض مسطحة بوجه عام. ويعتبر الدفء النسبي للمناخ من العوامل المؤاتية لنمو الزراعة، بينما يؤدي وجود جميع المعادن النافعة المطلوبة للاقتصاد الوطني، إلى تعزيز نمو الانتاج الصناعي.

٣- وتتكون أوكرانيا من ٢٤ منطقة، وجمهورية القرم المستقلة استقلالا ذاتيا، و ٤٨١ مقاطعة، و٤٣٦ مدينة، ٩٢٥ مستوطنة حضرية، و ٢١١ ٩ قرية. ويبلغ متوسط الكثافة السكانية ٨٦,٣ نسمة في الكيلومتر المربع.

باء - المعالم السكانية

٤- في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بلغ مجموع السكان ٥١,٧ مليون نسمة، منهم ٢٤ مليون رجل (بواقع ٤٦ في المائة) و٢٧,٧ مليون إمرأة (بواقع ٥٤ في المائة). وبلغ عدد السكان الحضريين ٣٥,١ مليون والسكان الريفيين ١٦,٦ مليون. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بلغ عدد النساء ١ ١٥٣ إمرأة بالنسبة لكل ١ ٠٠٠ رجل (١ ١٣٧ في المدن و١ ١٨٠ في الريف).

٥- وكانت فئات العمر بالنسبة للسكان موزعة كالآتي: في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بلغ عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الحد الأدنى لسِنّ العمل ١١,٥ مليون نسمة أو ١٠٣ في المائة من مستوى ١٩٩٠. وبلغ عدد الأشخاص الذين ليسوا في سن العمل ٧٩٧ في كل ١ ٠٠٠ شخص. ووصلت نسبة الأشخاص الذين لم يبلغوا سن العمل إلى ٢٢,٤ في المائة من مجموع السكان. ويمثل الأشخاص الذين هم في سِن العمل (من ١٦ إلى ٥٤ سنة بالنسبة للنساء، ومن ١٦ إلى ٥٩ سنة بالنسبة للرجال) ٥٥,٦ في المائة من مجموع السكان. وتعتبر أوكرانيا واحدة من البلدان التي يصل فيها السكان إلى سن متقدمة للغاية، بينما يبلغ متوسط العمر بالنسبة لمواطنيها ٣٥ سنة.

٦- التكوين القومي للسكان. أوكرانيا دولة متعددة الإثنيات، يعيش فوق أراضيها ممثلون لـ١٣٠ قومية وفئة إثنية. وتعتبر القومية الرئيسية هي القومية الأوكرانية (٣٧,٤ مليون نسمة أو ٧٢,٢ في المائة من مجموع السكان). وتشمل الفئات الإثنية الأخرى، التي يبلغ مجموع أفرادها ١٤ مليون نسمة، ١٣,٣ مليون شخص روسي (٨١ في المائة)، ٤٨٦ ٠٠٠ يهودي، و ٤٤٠ ٠٠٠ بيلوروسي، و ٣٢٥ ٠٠٠ مولدافي، و ٢٣٤ ٠٠٠ بلغاري، و ٢١٩ ٠٠٠ بولندي، و ١٦٣ ٠٠٠ هنغاري، و ١٣٥ ٠٠٠ روماني وغيرهم. وطبقاً "لاعلان حقوق القوميات في أوكرانيا" الذي

تم اعتماده، تضمن دولة أوكرانيا حقوقاً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متساوية لجميع القوميات والفئات القومية والمواطنين الذين يعيشون فوق أراضيها.

٧- اللغة الرسمية للدولة هي اللغة الأوكرانية. والحق في حرية استعمال اللغة الأصلية في جميع مجالات الحياة العامة مكفول لجميع الفئات القومية، وبالاضافة إلى ذلك فإن الحق مكفول في المناطق التي تقطنها بكثافة فئات قومية معينة، في استخدام ما هو معترف به من اللغات المحلية لسكان المنطقة جنبا إلى جنب مع اللغة الرسمية للدولة.

٨- وينعكس التكوين متعدد القوميات لسكان أوكرانيا أيضا على التكوين القومي للعائلات. ويتكون ثُلُثا مجموع الأُسَر الأوكرانية، البالغ عددها ١٤ مليون أسرة، من قومية واحدة، بينما يضم الثلث الباقي عائلات ينتمي أفرادها إلى قوميات مختلفة.

٩- وفي عام ١٩٩٤ كان متوسط طول العمر هو ٦٨ سنة، حيث بلغ متوسط طول العمر المتوقع عند الميلاد ٦٢,٨ سنة بالنسبة للرجال و٧٣,٢ سنة بالنسبة للنساء.

١٠- وتوجد في أوكرانيا نسبة عالية للغاية في وفيات الأطفال. ففي عام ١٩٩٤ كانت هناك ١٤,٥ حالة وفاة لأطفال يقل سنهم عن سنة واحدة بين كل ٠٠٠ ١ مولود. ويرجع ذلك لعدة أسباب: تدهور عام يبلغ حد الكارثة في الظروف البيئية، ويرجع ذلك على الأخص إلى نكبة تشيرنوبيل، وإلى الحالة العامة لصحة النساء، وإلى ظروف عمل النساء الحبالى، الخ.. .

١١- وبلغ معدل وفيات الأمهات في عام ١٩٩٤، ٣١,٣ حالة وفاة بين كل ٠٠٠ ١٠٠ حالة ولادة.

١٢- ويرجع انخفاض معدل المواليد في البلد أساسا إلى تغيرات طرأت على التكوين العمري للسكان. ففي نهاية عام ١٩٩٤ انخفض عدد النساء اللاتي بلغن سن أقصى درجات الخصوبة (من ٢٠ إلى ٢٩ سنة) بمقدار ٥٠٠ ٢١٣ (بواقع ٥,٨ في المائة) بالمقارنة مع عام ١٩٨٩. وقد كان عامل الخصوبة (متوسط العدد السنوي للمواليد لكل ٠٠٠ ١ امرأة يتراوح عمرها بين ١٥ و٤٩ سنة) هو ٤١,٢. وكان المُعامل الاجمالي لمعدل المواليد (أي متوسط عدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة) هو ١,٥.

جيم - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

١٣- تمر أوكرانيا، التي ورثت تركة ثقيلة من المشاكل عن الاتحاد السوفياتي السابق، بفترة تغيرات سياسية واقتصادية أساسية. وخلال السنوات الأربع التي انقضت منذ الاستقلال، ارست الدولة الأسس الجوهرية لنظام سياسي ديمقراطي ولمجتمع مدني.

١٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أعلن رئيس أوكرانيا عن سياسة اقتصادية جديدة ترتكز على اصلاحات اقتصادية بعيدة المدى تستهدف التحول إلى اقتصاد السوق وبناء اقتصاد وطني متكامل، مُوجهّ لصالح المجتمع، ومتعدد الأبنية، وقادر على كفالة الرفاهية المادية للأمة وتحقيق الاستقلال الحقيقي للدولة.

١٥- وينص برنامج التحول الاقتصادي الذي تم اعتماده، على السعي لبلوغ أهداف استراتيجية على أكبر جانب من الأهمية: تحقيق الاستقرار المالي عن طريق خفض مستوى التضخم بنسبة كبيرة للغاية؛ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعزيز أنشطة التصدير؛ ارساء أسس النمو الاقتصادي الثابت عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي. ويشمل برنامج الاصلاح، الاضطلاع بأنشطة لاصلاح الأراضي، وزيادة سرعة الخصخصة، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، والقيام تدريجيا بالتخلص من نظام الأوامر الحكومية وخفض مستوى الاعانات الحكومية للمشروعات وتغيير النظام المصرفي عن طريق التنويع الكبير في المؤسسات المصرفية وزيادة الاتجاه للتخصص بين هذه المؤسسات. ويتمثل جزء هام من البرنامج في تقديم حوافز للتجارة الخارجية عن طريق اختزال قائمة السلع الخاضعة لنظام الحصص والتراخيص، وادخال نظام يتم بمقتضاه حماية مصالح الدولة من المنافسة غير المشروعة، ودعم آليات السوق الرامية إلى إيجاد سعر الصرف الخاص بالعملة الوطنية عن طريق تنظيم استئناف أنشطة تبادل العملات الأجنبية فيما بين المصارف.

١٦- ويتمثل أهم هدف بالنسبة للحكومة الأوكرانية في كفالة تهيئة ظروف وفرص عمل متكافئة ومؤاتية للمستثمرين الوطنيين والأجانب وخلق مناخ جاذب للاستثمار في أوكرانيا، عن طريق القيام أساسا بتحسين الشروط القانونية للاستثمار الأجنبي وإرساء بنية أساسية للمشروعات الدولية.

١٧- ونتيجة للخطوات التي اتخذت في عام ١٩٩٥، نجحت الحكومة الأوكرانية في إنشاء بنية أساسية عريضة للغاية للخصخصة واحراز تقدم جوهري نحو انشاء سوق وطنية. أما عمليات التجميع الأوّلى والانشاء لرأس مال وطني وتنمية البنى التنافسية فقد تم انجازها بصورة أساسية. وتوجد دلائل على الاستقرار في مجالات المالية والأسعار، ويجري تخفيض العجز في الميزانية على مراحل، كما تحقق بعض النجاح في خفض التضخم.

١٨- وقد أصبحت أوكرانيا أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب بسبب الاستقرار المالي وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وخفض مستوى التضخم إلى ٥ في المائة في الشهر والتقليل من مخاطر الاستثمار. وفي أول تموز/يوليه ١٩٩٥ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ٥٦٠ مليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في نهاية العام. ويوجد في الوقت الحاضر أكثر من ٠٠٠ ٢ مشروع تجاري مشترك يزاول نشاطه في أوكرانيا. وتزيد حصة هذه المشروعات من الناتج المحلي الاجمالي على ٣ في المائة.

١٩- وبفضل العناية المتواصلة التي أُوليت لبرامج مشروعات المساعدة التقنية الدولية، أمكن تحقيق زيادة في مقدار الموارد المالية الواردة وفي استخدامها في القطاعات الاقتصادية الأساسية. وبالمقارنة مع العام الماضي، يتضح أن مقدار المساعدة التقنية التي تلقتها البلاد في اطار برنامج TACIS قد زادت بما يعادل ١,٢ وهو ما يوازي ٩٠,٥ مليون ايكو.

٢٠- وفي عام ١٩٩٥ بدأت تظهر لأول مرة اتجاهات ايجابية في علاقات التجارة الخارجية التي تربط بين أوكرانيا وبين ما يزيد على ١٣٠ من بلدان العالم. وتحقق رصيد ايجابي مقداره ٣٩ مليون دولار أمريكي في ميزان التجارة الخارجية. بينما وصل الحجم الاجمالي لحركة التجارة الخارجية خلال السبعة شهور الأولى

من عام ١٩٩٥ إلى ١١,٥ مليار دولار أمريكي، أي ما يزيد بمقدار ١٤ في المائة على المستوى الذي تحقق خلال الفترة المناظرة في عام ١٩٩٤.

٢١- وفي نفس الوقت، وبالرغم من الخطوات الايجابية النشطة التي اتخذتها الحكومة وبالرغم من أوجه التقدم التي أشرنا إليها، فإنه يتضح من تحليل المؤشرات العامة للوضع الاقتصادي في أوكرانيا أن هناك مشاكل معقدة ما زالت تنتظر الحل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد استمر انخفاض الانتاج خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤. وانخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة بنسبة ٤٧,٥ في المائة (٢٣ في المائة في ١٩٩٤) إلى ٧٩٤ ١٣٧ ١ مليار كابوفانتسي. وتفيد المعلومات التي قدمها المركز الأوروبي الأوكراني لتحليل الاقتصاد الكلي، أن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٤ بلغت ٩١٢ دولاراً (٤٦٧ ٢ دولاراً في ١٩٩٠).

٢٢- وفي ١٩٩٤ بلغت القيمة الموحدة للعجز في ميزانية أوكرانيا ٩,٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ومن المـُقـَدَّر أن يصل العجز في ميزانية ١٩٩٥ إلى ما يوازي ٧,٣ في المائة.

٢٣- وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وصل الدين الحكومي الخارجي إلى ٤,٨ مليار دولار أمريكي، منها ٢,٧ مليار للاتحاد الروسي عن توريدات الطاقة. ويبلغ عامل الاعتماد على الواردات في أوكرانيا ٤١ في المائة.

٢٤- وفي ١ آب/أغسطس ١٩٩٥، سـُجـِّلت أسماء ٤٠٠ ١٢٠ مواطن في مكتب العمالة الحكومي باعتبارهم من العاطلين عن العمل، ويتمتع ٢٠٠ ٨٩ من هؤلاء بالوضع القانوني للأشخاص العاطلين. وبلغ مستوى البطالة في أول آب/أغسطس ١٩٩٥ نسبة قدرها ٠,٣٢ في المائة من السكان العاملين، وبلغت نسبة النساء قرابة ٧٢ في المائة من عدد العاطلين. وفي نفس الوقت تفيد تقديرات البنك الدولي أن البطالة المـُقـَنـَّعة في أوكرانيا تصل إلى ٣٥ في المائة.

٢٥- وبالرغم من أن الأجور الإسمية زادت بمقدار ٤,٢ في ١٩٩٤، إلا أن الأجور الفعلية، طبقا لتقديرات المعهد الوطني للبحوث الاستراتيجية، قد انخفضت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ خمس مرات عن المعدل الشهري للأجور في ١٩٩٠.

٢٦- ويفيد احصاء أجري في ١٩٨٩، أنه يوجد في أوكرانيا ٠٠٠ ٤٢ مواطن أمـّي تتراوح أعمارهم بين ٩ و٤٩ سنة، منهم ٠٠٠ ٢٢ رجل و٠٠٠ ٢٠ امرأة. وتعتبر الأغلبية الساحقة من هذا القطاع من السكان غير قادرة على العمل. وتبلغ نسبة الأشخاص الذين حصلوا على تعليم عالٍ ٩,٥ في المائة، ونسبة الذين حصلوا على تعليم ثانوي متخصص وتعليم عال ناقص ١٧,٩ في المائة، ونسبة الذين حصلوا على تعليم ثانوي عام ٢٨,٥ في المائة من مجموع السكان.

٢٧- وفي عام ١٩٨٩ سـُجـِّلت في أوكرانيا ثلاث عشرة عقيدة دينية تضم ٠٢١ ٨ ابروشية. وفي ١ أيار/مايو ١٩٩٤ كانت هناك ٦٩ كنيسة نشيطة وفئات دينية أخرى تشكل ٩٧٣ ١٤ ابروشية. وتعتبر أكبر هذه الطوائف في الوقت الراهن الكنيسة الأوكرانية الارثوذكسية (بطريركية موسكو، ٨٥٤ ٥ أبروشية) والكنيسة الأوكرانية الاغريقية الرومانية (٩٥٢ ٢ ابروشية) والكنيسة الأوكرانية الارثوذكسية (بطريركية كييف، ٩٤٤ ١ ابروشية) واتحاد المسيحيين الانجيليين المعمدانيين في أوكرانيا (٣٤٨ ١ ابروشية).

ثانيا - التكوين السياسي العام

ألف - استعراض تاريخي موجز

٢٨- في القرن الثاني قبل الميلاد، كانت تسكن مساحات اراضي أوكرانيا التي أصبحت الآن من مناطق غابات الاستبس، وأراضي الغابات والأراضي التي تغطيها السـُهـُوب جزئيا، القبائل السلافية التي تمارس الزراعة وتربية الماشية. وابتداءً من القرن الرابع الميلادي، تجمّع خلفاؤهم، السلافيون الشرقيون، الذين كانوا يعيشون في أراضي أوكرانيا الحالية، لكي يكوّنوا المجموعة الاثنية التي تعرف باسم "أنتي". وأدى التطور الاجتماعي والاقتصادي للسلافيين الشرقيين في منتصف القرن التاسع الميلادي إلى ظهور تكوين سياسي جديد هو "روس الكييفية" (Kievan Rus) وهو عبارة عن دولة يقطن أكثر من نصف أراضيها، من جبال الكربات (غربا) إلى نهر الفولجا (شرقا) ومن البحر الأبيض (شمالا) إلى البحر الأسود (جنوبا)، سكان بروتو - أوكرانيون. وتتمثل السمات الخاصة لتلك الدولة في ثقافتها القانونية المتطورة، وقوانينها المكتوبة، وعلاقاتها التي تتسم بالتسامح مع الشعوب المجاورة لها.

٢٩- وبحلول القرن الثاني عشر كانت دولة روس الكييفية قد انقسمت إلى حوالي خمس عشرة إمارة مستقلة. وفي عام ١٢٤٠ احتل التتار المغول، كييف عاصمة روس، ولكن تراث الدولة الأوكرانية قد آل إلى روس الغاليـّه - الفولهينية (القرن ١٣)، وبعد ذلك إلى إمارة ليتوانيا العظمى (منتصف القرن ١٤ حتى عام ١٥٦٩).

٣٠- وفي منتصف القرن السادس عشر، ظهر تشكيل قوزاقي حربي، يـُدعـَى "زابوروزاي سيش" في أدنى حوض نهر الدنيبر، وأصبح مركزاً للكفاح من أجل إحياء الدولة الأوكرانية.

٣١- وقد أسفرت حرب التحرير الوطنية التي شنـّها الشعب الأوكراني في منتصف القرن السابع عشر بقيادة بوغدان خميلينتسكي، عن استرداد أوكرانيا لاستقلالها. وأدى النجاح الحربي والسياسي إلى تيسير إحياء القوانين الأوكرانية القديمة وسـَنّ قوانين جديدة.

٣٢- ونتيجة للسياسات المعادية لأوكرانيا التي إتبعـَّتها روسيا القيصرية، أُلغيت من جديد الدولة الأوكرانية في نهاية القرن الثامن عشر، وظل الأوكرانيون حتى عام ١٩١٧ يرزحون تحت نير الامبراطوريات الأجنبية، امبراطوية روسيا وامبراطورية النمسا والمجر.

٣٣- وبعد سقوط الحكم الاستبدادي المطلق في روسيا بـُذلت محاولة جديدة لاحياء الدولة الأوكرانية. وأُعلِنت جمهورية أوكرانية شعبية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧. غير أن المشاكل الداخلية والسياسات العدوانية لجيران أوكرانيا أدت إلى فقدان الدولة لاستقلالها في ١٩٢٠.

٣٤- ١٩٢٠-١٩٩٠: تتمثل المراحل الرئيسية لتلك الفترة في النصر الذي أُحرِز في الحرب العالمية الثانية، و"الانفراج" في عهد خروشوف، و"فترة الركود" في عهد بريجنيف، وعدم الحسم في عهد البيريسترويكا التي أعلنها جورباتشوف، وسقوط الحكم الشمولي. وقد اقترنت هذه الفترة بالفرض القسري للطابع الروسي على جميع جوانب الحياة السياسية والحياة العامة في أوكرانيا.

٣٥- وقد أُعلنت أوكرانيا دولة مستقلة ذات سيادة بمقتضى قانون استقلال الدولة الذي اعتمده المجلس الأعلى لأوكرانيا بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١ وأكده الاستفتاء الوطني الذي أجري بتاريخ أول كانون الأول/ديسمبر من نفس العام. وحدث ذلك كنتيجة للتفتت الواقعي الذي أصاب الاتحاد السوفياتي بناء على مبادرات من الجمهوريات التي كان يتكون منها.

٣٦- وأوكرانيا هي دولة من الدول المؤسِّس للأمم المتحدة وكانت عضواً كامل العضوية في المنظمة منذ انشائها. وبتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أصبحت أوكرانيا عضواً مستقلا كامل العضوية في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ صوَّت برلمان المجلس الأوروبي بالاجماع تقريبا (وامتناع صوت واحد) لصالح قبول عضوية أوكرانيا في المجلس الأوروبي.

باء - نظام الدولة، والنظام السياسي، وشكل الحكومة

٣٧- تعتبر أوكرانيا من حيث نظام الدولة، دولة موحدة تقوم على مبادئ الوحدة، وعدم القابلية للانقسام، وحُرمة وسلامة أراضيها الوطنية.

٣٨- وتعتبر جمهورية القِرم المتمتعة بالاستقلال الذاتي، كياناً إقليمياً ذا استقلال إداري، يشكِّل جزءاً من أوكرانيا. وتتمتع بالاستقلال فيما يتعلق بالبت في المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها بمقتضى دستور أوكرانيا وقوانينها. ويعتبر تنفيذ قوانين أوكرانيا إلزامياً في إقليم جمهورية القِرم ذات الاستقلال الذاتي.

٣٩- وأوكرانيا دولة ديمقراطية مستقلة تخضع لمبدأ سيادة القانون. وقد أنشئت على أساس ممارسة شعب أوكرانيا لحقه السيادي في تقرير المصير، والتعبير عن إرادة شعبها وحماية مواطنيها.

٤٠- وجميع السلطات في أوكرانيا مملوكة للشعب. والشعب هو المصدر الوحيد للسلطات، التي يمارسها بصورة مباشرة عن طريق الاستفتاءات وعن طريق شبكة من الهيئات الحكومية والهيئات المحلية ذات الاستقلال الذاتي.

٤١- وفيما يتعلق بشكل حكومة أوكرانيا فإنه ينطوي على عناصر من نظامي الجمهورية الرئاسية والجمهورية البرلمانية معا (بجمهورية رئاسية - برلمانية).

٤٢- وبتاريخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ أُبرِم اتفاق دستوري بين المجلس الأعلى لأوكرانيا ورئيس أوكرانيا، بشأن المبادئ الأساسية لتنظيم وعمل السلطة الحكومية والهيئات المحلية للحكم الذاتي في أوكرانيا، إلى حين اعتماد دستور أوكرانيا الجديد. وتظل قوانين أوكرانيا سارية المفعول ما دامت لا تتعارض مع القواعد والمعايير الواردة في الاتفاق الدستوري. وتنص المادة ٦١ من الاتفاق الدستوري على وجوب اعتماد دستور جديد لأوكرانيا خلال مدة لا تتجاوز عاماً واحداً من تاريخ التوقيع على الاتفاق الدستوري.

جيم - السلطة التنفيذية

٤٣- يعتبر رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية. وتشمل هيئات السلطة التنفيذية للدولة، مجلس وزراء أوكرانيا، والوزراء، واللجان والإدارات الحكومية وهيئاتها المحلية.

٤٤- ويُنتَخَب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بواسطة مواطني أوكرانيا على أساس حق الانتخاب العام والمباشِر والمتساوي. ويتم انتخابه بطريق الاقتراع السري ولا يجوز انتخابه لأكثر من مدتين. ويعمل الرئيس، بوصفه رئيسا للحكومة، كضامن لحقوق وحريات الإنسان والمُواطِن، وسيادة الدولة، واستقلالها، وحُرمة حدودها، وحماية أمنها الوطني وسلامة أراضيها، والالتزام باحترام دستور أوكرانيا وقوانينها. وبصفته رئيسا للسلطة التنفيذية، يرأس رئيس الجمهورية شبكة هيئات السلطة التنفيذية للدولة. ويحق للرئيس في معرض ممارسته للرقابة على أنشطة أجهزة السلطة التنفيذية، أن يلغي قرارات وأوامر مجلس الوزراء، أو هيئات السلطة التنفيذية في جمهورية القِرم ذات الاستقلال الذاتي، أو قرارات الوزارات والإدارات، التي تتعارض مع دستور أوكرانيا وقوانينها، أو مع مراسيم وأوامر رئيس جمهورية أوكرانيا.

٤٥- ويملك رئيس الجمهورية، في حدود اختصاصاته، أن يصدر مراسيم أو أوامر يعتبر تنفيذها إلزاميا في الأراضي الأوكرانية كما يملك اصدار تفسيرات لهذه المراسيم والأوامر. وينظم الاتفاق الدستوري المبرم بين رئيس أوكرانيا والمجلس الأعلى، سلطات الرئيس تنظيما واضحا. وبتاريخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، انتخب ليونيد دانيلوفيتش كوشما رئيسا لأوكرانيا.

٤٦- ويعبتر مجلس وزراء أوكرانيا خاضعا للرئيس ومسؤولا أمامه. ويحق للمجلس الأعلى لأوكرانيا أن يقترع على عدم الثقة بحكومة أوكرانيا بأكملها أو بأفراد محددين منها، ويترتب على ذلك استقالتهم بطريقة تلقائية. ويقوم رئيس أوكرانيا في خلال شهر من تاريخ اضطلاع الحكومة بواجباتها أو من تاريخ استقالتها، بتعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة. وفي عام ١٩٩٥ عُيِّن يفيجيني كيريلوفيتش مارشوك رئيسا لوزراء أوكرانيا.

دال - السلطة التشريعية

٤٧- يعتبر المجلس الأعلى في أوكرانيا الهيئة الوحيدة للسلطة التشريعية في أوكرانيا. ويتكون من ٤٥٠ نائبا من نواب الشعب الذين ينتخبون لمدة أربع سنوات على أساس حق الانتخاب العام والمباشر والمتساوي عن طريق الاقتراع السري في دوائر انتخابية تشتمل على عدد متماثل تقريبا من الناخبين.

٤٨- ويقوم المجلس الأعلى في أوكرانيا بالنظر والبت في المسائل التي لا تدخل، وفقا للقواعد السارية الواردة في دستور أوكرانيا وفي الاتفاق الدستوري، في اختصاص سلطات الدولة التنفيذية والقضائية، ولا في اختصاص الهيئات النيابية أو الهيئات المحلية للحكم الذاتي، ولا تعتبر من المسائل التي يجب أن يُفصَل فيها عن طريق الاستفتاء الشعبي وحده. ولا يملك المجلس الأعلى في أوكرانيا تفويض سلطاته لهيئات أخرى إلا في الحالات المنصوص عليها في دستور أوكرانيا وفي الاتفاق الدستوري.

٤٩- ويتولى المجلس الأعلى في أوكرانيا اعتماد دستور أوكرانيا، وقوانين أوكرانيا والمدونات وغيرها من الصكوك المدونة، ويُدخِل عليها التعديلات والإضافات، ويقدم التفسيرات الرسمية لها، ويعتمد القرارات في المسائل المتعلقة بالتنظيم الإداري والإقليمي لأوكرانيا؛ ويحدد أو يعيد تحديد المناطق المأهولة في الأراضي الأوكرانية ويعين النظام القانوني الواجب التطبيق على حدود الدولة.

هاء - السلطة القضائية

٥٠- بعد إعلان الاستقلال، شُرِع في تنفيذ اصلاح قضائي يرمي إلى إنشاء سلطة قضائية مستقلة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، اعتمد المجلس الأعلى "خطة للاصلاح القضائي في أوكرانيا" تنص على مجموعة من التدابير الأساسية ذات الطبيعة التنظيمية والتشريعية.

٥١- وتمارس المحاكم دون غيرها السلطة القضائية في أوكرانيا. ويتكون النظام القضائي في أوكرانيا من المحكمة الدستورية لأوكرانيا، ومحاكم التحكيم والمحاكم العامة. وبمقتضى المادة ٤٠ من الاتفاق الدستوري، يعتبر القضاة غير قابلين للعزل، ومستقلين وغير خاضعين إلا للقانون. وتمارَس الرقابة القضائية على مشروعية الأحكام الصادرة من المحاكم العامة ومن محاكم التحكيم بواسطة المحكمة العليا لأوكرانيا ومحكمة التحكيم العليا لأوكرانيا على التوالي.

٥٢- وطبقا للدستور الساري تتمثل المحاكم العامة لأوكرانيا فيما يلي: المحكمة العليا لأوكرانيا، والمحكمة العليا لجمهورية القِرم، والمحاكم الإقليمية ومحاكم مدينتي كييف وسيباستوبول المشابهة لها، ومحاكم المدن ومحاكم الأقاليم ومحاكم الأحياء والمحاكم العسكرية.

٥٣- وتقوم المحاكم العامة بتطبيق القانون عن طريق اتّباع الإجراءات القضائية في القضايا المدنية والجنائية والإدارية. ويمكن استئناف أحكام المحاكم عن طريق الطعن فيها أمام محكمة النقض من أطراف الدعوى ومن سائر أصحاب الصفة في القضية. ويجوز إعادة النظر في الأحكام التي حازت قوة الشيء المحكوم فيه، عن طريق التماس إعادة النظر أو على ضوء ظروف جديدة تم اكتشافها حديثا.

٥٤- ويتمثل نظام محاكم التحكيم فيما يلي: محكمة التحكيم العليا في أوكرانيا، محكمة التحكيم لجمهورية القِرم، محاكم التحكيم الإقليمية، ومحاكم التحكيم لمدينتي كييف وسيباستوبول. وتطبق محاكم التحكيم القانون في المسائل المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية.

٥٥- والمحكمة الدستورية هيئة ذات تكوين مشترك. ويتولى المجلس الأعلى تعيين رئيس المحكمة الدستورية بناء على ترشيح مشترك من رئيس المحكمة العليا ورئيس جمهورية أوكرانيا. ويقوم المجلس الأعلى بتعيين نصف قضاة المحكمة الدستورية (ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين النصف الآخر) ويُقسِم قضاة المحكمة الدستورية اليمين أمام ذلك المجلس.

٥٦- وتقوم المحكمة الدستورية بالنظر والفصل في القضايا المتعلقة بمطابقة القوانين وغيرها من الصكوك التي يصدرها المجلس الأعلى والمراسيم والقرارات التي يصدرها الرئيس والقرارات والأوامر التي يصدرها الوزراء والوزارات والإدارات، للدستور؛ وفي القضايا المتعلقة بسوء استعمال السلطة من جانب

الهيئات والمسؤولين في السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ والمتعلقة كذلك بمخالفة أي قانون أو صك ينطوي على انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لأحكام الدستور والصكوك الدولية التي اعترفت بها أوكرانيا. وتعتبر قرارات وأحكام المحكمة الدستورية نهائية ويجب أن تلتزم بها بدون قيد ولا شرط جميع هيئات الدولة وجميع المسؤولين وجميع رابطات المواطنين وفرادى المواطنين. (ولم يتم تشكيل المحكمة الدستورية بعد).

ثالثا - النظام القانوني العام الذي يكفل حماية حقوق الإنسان

٥٧- أجهزة تنفيذ القانون. ترتكز أنشطة تنفيذ القانون على الالتزام غير المشروط بقوانين أوكرانيا وبالاتفاقات الدولية مع مراعاة حقوق المواطنين وحرياتهم ومصالحهم المشروعة. وتضطلع بأنشطة تنفيذ القانون في أوكرانيا أجهزة خاصة تشمل أولا وعلى الأخص ما يلي: مكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية بنظمها وأجهزتها، وإدارة الأمن في أوكرانيا، ووزارة العدل والمهن القانونية.

٥٨- تشمل شبكة أجهزة مكتب المدعي العام في أوكرانيا، مكتب المدعي العام في أوكرانيا، ومكتب المدعي العام لجمهورية القِرم، ومكاتب المدعي العام في الأقاليم والأحياء (بالمدن) ومكاتب متخصصة للمدعي العام في المجالات العسكرية والايكولوجية والمتعلقة بالنقل. وطبقا لقانون مكتب المدعي العام في أوكرانيا تتمثل المهمة الرئيسية لمكتب المدعي العام في ممارسة الإشراف على الالتزام بالقانون وتطبيق أحكامه.

٥٩- وتتولى وزارة الداخلية تنسيق وكفالة تطبيق سياسات الدولة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق وحريات المواطنين ومصالح الدولة والمصالح العامة من الاعتداءات غير المشروعة عليها.

٦٠- وتقوم وزارة العدل بإعداد مشروع قانون مع بعض التعديلات والإضافات، التي تكفل تنظيم الأنشطة القضائية وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتقديم المعونة القانوني للسكان.

٦١- وتتمثل مهمة إدارة الأمن في أوكرانيا في حماية استقلال أوكرانيا ونظامها الدستوري وسلامة أراضيها وقدراتها الدفاعية ضد أنشطة المخابرات ومحاولات التخريب التي قد تقوم بها بعض الدول الأجنبية.

٦٢- ورابطة المهن القانونية هي رابطة مهنية طوعية عامة تستهدف بمقتضى الدستور المساعدة على حماية حقوق وحريات المواطنين الأوكرانيين والأجانب وعديمي الجنسية والدفاع عن مصالحهم المشروعة وتقديم سائر أنواع المساعدة القانونية لهم. وطبقا لأحكام الدستور وقانون المهن القانونية الذي اعتمد في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، تتمثل مهمة المهن القانونية في المساعدة على حماية حقوق المواطنين وحرياتهم ومصالحهم المشروعة.

٦٣- ويحق للفرد الذي يرى أن حقوقه قد انتُهِكت أن يحصل على المساعدة القانونية من محامٍ مؤهل لذلك. وفي الحالات المنصوص عليها في القانون، يعتبر اشتراك محامي الدفاع في القضية وجوبيا وتدفع له الدولة أتعابه. وفي المحاكمات الجنائية، يشترك محامي الدفاع في القضية منذ اللحظة التي يُوَجَّه فيها الاتهام إلى الشخص أو يُقبَض عليه أو يودع في الحبس تنفيذاً للقانون، بحيث لا يتأخر ذلك بأي حال من

الأحوال عن ٢٤ ساعة من وقت إلقاء القبض عليه. ويحق لمحامي الدفاع مقابلة المشتبه فيه أو المتهم حتى قبل استجوابه لأول مرة.

٦٤- وبمقتضى المادة ٣٧ من دستور أوكرانيا، يتمتع مواطنو أوكرانيا بكل مجموعة الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والشخصية التي ينص عليها ويضمنها دستور أوكرانيا وقوانينها. ولا يجوز أن تؤدي ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم إلى الإضرار بمصالح الدولة أو إلى حقوق الأفراد الآخرين.

٦٥- ويحق لأي فرد موجود في أراضي أوكرانيا أن يطلب التمتع بالحماية القضائية أو الإدارية أو غيرها من صور الحماية غير القضائية لحقوقه، مستخدماً في ذلك جميع الوسائل التي لا يحظرها القانون. ولاحظ وجود اتجاه نحو استخدام الإجراءات القضائية على نطاق أوسع، في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم مع تضييق نطاق السلطة التقديرية للإدارة.

٦٦- ويجري تحقيق العدالة في أوكرانيا وفقا للمبادئ المنصوص عليها في دستور أوكرانيا. وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:

- المواطنون سواء أمام القانون والمحاكم؛

- يتمتع المواطنون بالحق في الدفاع أمام المحاكم؛

- لا يجوز إدانة شخص بارتكاب جريمة أو معاقبته على ذلك إلا بناء على حكم من المحكمة طبقا للقانون؛

- يتمتع القضاة بالاستقلال وعدم القابلية للعزل وحصانة مركزهم؛

- تضمن الدولة توفير الظروف السليمة لعمل المحاكم والقضاة؛

- يتعارض وضع القضاة مع عضوية الأحزاب والحركات السياسية، والاشتراك في الأنشطة السياسية ومزاولة الأعمال ذات الأجر والقيام بأي نوع من الوكالة أو النيابة عن الغير؛

- يجب نظر القضايا بجميع المحاكم في جلسات عامة علنية؛

- يجب نظر القضايا على أساس المحاكمات الحضورية للخصوم في مواجهة بعضهم والمساواة في الحقوق بين أطراف الدعوى؛

- ترتكز جميع المحاكم في عملها على أساس المحاكمات الحضورية واشتراك ممثلي الشعب (المحلفين)؛

- يجري التعويض على نفقة الدولة عن أي ضرر مادي أو أدبي ناجم عن خطأ قضائي أو عمل غير مشروع من جانب أجهزة المحاكم أو مكتب المدعي العام أو هيئات الاستجواب والتحقيق.

٦٧- تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية في أوكرانيا على حق المواطن في تقديم شكوى إلى المحاكم إذا رأى أن أعمال أحد الموظفين الرسميين قد انطوت على الاعتداء على حقوقه.

٦٨- وتشمل الأفعال التي يرتكبها أحد الموظفين الرسميين والتي تنطوي على تجاوز السلطة ومخالفة القانون الأفعال التي يكون من نتيجتها ما يلي:

- حرمان أحد المواطنين بدون حق جزئيا أو كليا من ممارسة حق مكفول له بمقتضى القانون أو غيره من الصكوك التقنينية؛

- فرض التزام على أحد المواطنين بالمخالفة للقانون (الفقرة ٢ من المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات في أوكرانيا).

٦٩- وتبدأ الإجراءات المدنية أمام المحاكم في القضايا المدنية بإعلان صحيفة افتتاح الدعوى؛ وتبدأ في المسائل المتعلقة بالقانون الإداري وبالأحوال الشخصية بتقديم شكوى أو عريضة أو طلب.

٧٠- طبقا لقوانين الإجراءات الجنائية في أوكرانيا يحق للمشتركين في المحاكمة وعلى الأخص المتهم، والمدعي عليه أو المشتبه فيه، ومحامي الدفاع، والمجني عليه، والمدعي بالحق المدني، والمسؤول عن الحقوق المدنية، تقديم شكاوى تتعلق بتصرفات أو قرارات الشخص الذي يقوم بالاستجواب أو التحقيق أو ممثل الادعاء أو القاضي أو المحكمة.

٧١- بمقتضى القانون الأوكراني بشأن "إجراءات التعويض عن الأضرار التي تلحق المواطن من جراء الأعمال غير المشروعة الصادرة عن هيئات جمع التحريات أو التحقيق الابتدائي أو مكتب المدعي العام أو المحكمة" يحق لمواطني أوكرانيا الحصول على تعويضات عن الأضرار الناشئة عما يلي:

(١) القيام، بالمخالفة للقانون، بإدانة الشخص أو تقديمه للمحاكمة أو احتجازه أو إبقائه في الحبس، والتفتيش أو المصادرة بالمخالفة للقانون أثناء التحقيق أو النظر في قضية جنائية والحجز غير المشروع على الممتلكات والفصل التعسفي من العمل أو غير ذلك من التدابير الإجرائية التي تقيّد حريات المواطنين؛

(٢) إلقاء القبض بالطريق الإداري أو فرض جزاء تأديبي بالمخالفة للقانون؛ ومصادرة الممتلكات أو فرض الغرامات بالمخالفة للقانون؛

(٣) اتخاذ تدابير عملية للتحقيق بالمخالفة للقانون.

ويتم تعويض الضرر بالكامل بغضّ النظر عن مدى جسامة خطأ الموظفين الرسميين أو أجهزة التحري أو التحقيق الابتدائي أو مكتب المدعي العام أو المحكمة. ويجري تعويض المواطن في الحالات المبينة أعلاه عما يأتي:

- ما ضاع عليه من كسب أو ايرادات مالية نتيجةً للأعمال غير المشروعة؛

- الممتلكات (بما فيها الأموال والأسهم المالية وغيرها) التي صودرت أو آلت إلى الدولة بحكم المحكمة، أو التي صودرت بواسطة أجهزة التحري أو التحقيق الابتدائي أو الأجهزة التي تقوم بأعمال التحقيق الفعلي، وكذلك الممتلكات التي تم توقيع الحجز عليها؛

- الغرامات التي فرضت تنفيذاً لحكم إحدى المحاكم، والمصروفات القضائية وغيرها من المصروفات التي دفعها المواطن؛

- الأضرار الأدبية.

أما بخصوص رد الاعتبار، فيجب على الشخص المعني أن يقدم طلبا بذلك إلى أجهزة مكتب المدعي العام أو إلى المحكمة التي صدر منها آخر حكم. وفي حالة عدم الموافقة على حكم المحكمة، يحق للشخص أن يرفع طعنا عنه إلى محكمة النقض.

٧٢- وتنص مادة جديدة برقم ٤٤٠ - ١ أضيفت إلى القانون المدني، على دفع تعويض عن الأضرار الأدبية التي لحقت أي مواطن أو منظمة نتيجة أي فعل ارتكبه شخص آخر اعتدى على حقوقهم المشروعة. وقد يأخذ التعويض الأدبي صورة النقود أو أية صورة مادية أخرى طبقا لحكم المحكمة وذلك بشكل مستقل عن تعويض الأضرار المادية. ويوجد في الوقت الراهن كثير من مثل هذه القضايا المرفوعة والمتداولة أمام المحاكم.

٧٣- وقد تحسنت أيضا الضمانات القانونية المهنية المتعلقة بحق الدفاع منذ الاستقلال، نتيجةً لتطور الأساس التشريعي لتنظيم وممارسة أنشطة المهن القانونية. ذلك أن القانون الأوكراني بشأن "المهن القانونية" الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قد أكّد على الوضع القانوني المستقل حقيقةً للمحامي وعزّز مكانته القانونية والاجتماعية.

٧٤- وتسترشد المحاكم في عملها عند قيامها بالفصل في إحدى الدعاوى بالقوانين المتصلة بالموضوع وغيرها من الصكوك التشريعية في أوكرانيا وكذلك بالصكوك الدولية التي أبرمت وتم التصديق عليها حسب الأصول من المجلس الأعلى لأوكرانيا وأصبحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الوطنية لأوكرانيا. وإذا ما نصت معاهدة دولية صدقت عليها أوكرانيا على قواعد مختلفة عن القواعد التي ينص عليها التشريع الأوكراني، فإن القواعد المنصوص عليها في المعاهدة الدولية هي التي تطبق (المادة ١٧ من قانون أوكرانيا المتعلـــق بـ "المعاهدات الدولية لأوكرانيا").

٧٥- وفي الحالات التي فيها يتطلب تنفيذ المعاهدات الدولية لأوكرانيا اعتماد قانون أوكراني، يجري تقديم اقتراحات باعتماد الصكوك اللازمة في هذا الصدد بواسطة قرار من المجلس الأعلى لأوكرانيا أو بواسطة مرسوم من رئيس أوكرانيا أو قرارات من حكومة أوكرانيا أو من الوزراء المختصين أو غيرهم من الأجهزة المركزية للسلطة التنفيذية لأوكرانيا، أو من حكومة جمهورية القرم المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وذلك بطريق الاتفاق مع وزارة العدل في أوكرانيا وطبقا للإجراءات المقررة. (المادة ١٨ من القانون الأوكراني الخاص بـ "المعاهدات الدولية لأوكرانيا").

٧٦- وينص مشروع الدستور الجديد على إنشاء محكمة عليا كاملة الصلاحيات بشأن حقوق الإنسان، تهدف إلى تعزيز الحماية غير القضائية لحقوق الإنسان في أوكرانيا.

٧٧- ويتقدم العمل في الوقت الراهن في إعداد قرار خاص بإنشاء لجنة مشتركة بين الإدارات لحقوق الإنسان تتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق بين أنشطة الوزارات والإدارات والمؤسسات في المسائل المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان في أوكرانيا، وفي إعداد المقترحات اللازمة لتعديل قوانين أوكرانيا بحيث تصبح متفقة مع المعايير والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنسيق تعليم القانون في مجال حقوق الإنسان إلخ. ومن المزمع أن تتكون اللجنة من ممثلي الأجهزة الحكومية المختصة بتنفيذ القوانين وكذلك من ممثلي العديد من الوزارات الأخرى. ويرأس اللجنة نائب رئيس وزراء أوكرانيا المسؤول عن الشؤون الإنسانية.

رابعا - الإعلام والدعاية

٧٨- وضعت حكومة أوكرانيا برنامجا وطنيا لتدريس المسائل القانونية لطلاب المرحلتين الثانوية والعليا من التعليم، وتقوم فعلا بتنفيذ هذا البرنامج. وفي عام ١٩٩٥ وُضِع برنامج حكومي لتحسين تعليم المواد القانونية لسكان أوكرانيا. وينص هذا البرنامج على تحسين وتوسيع نطاق نشر المعارف القانونية بين السكان سواء فيما يتعلق بالوثائق القانونية الدولية أو بالقوانين الوطنية.

٧٩- أما تقارير أوكرانيا التي تُقَدَّم إلى الهيئات المنشأة بمقتضى مختلف صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، بغية مراقبة مدى التزام الدول الأطراف باحترام التزاماتها الناشئة عن المعاهدات، فتقوم الحكومة بإعدادها على أساس المعلومات والبيانات الخاصة التي تقدمها الوزارات والإدارات المسؤولة عن تنفيذ التزامات معينة في المجالات المعنية، وتقوم وزارة الخارجية في أوكرانيا بتنسيقها. وتشترك المنظمات غير الحكومية والمنظمات العامة أيضا في إعداد التقارير.

٨٠- ومن أجل تعريف الجمهور على نطاق واسع بالصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، يجري استنساخ ونشر نصوص هذه الصكوك في العديد من المطبوعات والصحف والمجلات. وقد تم فعلا نشر عدة خلاصات وافية للصكوك القانونية الدولية بعد ترجمتها إلى اللغة الأوكرانية.

٨١- وتلعب وسائل الإعلام الجماهيرية والإذاعة والتلفزيون دوراً هاما في نشر المعلومات في هذا المجال.

- - - - -